الموقف السعودي: الخطابات والسياسات والفتاوى

أمجد أحمد جبريل

مقدمة:

طوال الصراع مع الكيان الإسرائيلي على مدار أكثر من ستة عقود، برزت مواقف عدد من الدول العربية التي كانت (وما زالت) ذات علاقة وثيقة بالقضية الفلسطينية، وكانت لمواقفها بالتالي درجة من الأهمية التي تميّزها عن غيرها، ومن بين هذه الدول المملكة العربية السعودية.

ورغم أن السعودية لا تنتمي إلى فئة الدول المجاورة أو الملاصقة لفلسطين أو ما يسمّى «دول المواجهة المباشرة مع الكيان الإسرائيلي»، إلا أن تفاعلها مع تطورات القضية الفلسطينية (خصوصًا في طرح المبادرات السياسية وبذل الجهود الدبلوماسية وتقديم المساعدات المالية) ربما يرفع اهتمامها بها إلى رتبة الدول المجاورة لفلسطين مباشرة. مع ملاحظة أن الاهتمام لا يعني الفاعلية بالضرورة، كما أن مجرد الاهتمام في حد ذاته لا يعني مطلقًا القدرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية كما يتصورها صانع القرار السعودي أو العربي، سواء تجاه القضية الفلسطينية أو غيرها من قضايا الأمّة؛ إذ يبقى الأمر مرهونًا بقدرة صانع القرار على استخدام أدوات مناسبة لتنفيذ سياسته الخارجية ومتابعة تطورها في الاتجاه الذي يريده، مع رصد الموارد والكفاءات اللازمة والمناسبة لتحقيق الأهداف بالتوازي مع تحشيد التأييد الشعبي والجماهيري لأهداف السياسة الخارجية.

وعلى أي حال، ومع توالي الأزمات والحروب في إطار الصراع العربي-الإسرائيلي الممتد، أخذ الدور السعودي يستقطب بالتدريج مساحةً متصاعدة من اهتمام الدارسين؛ نظرًا لارتباطه الشديد بتحديد ملامح الموقف الرسمي العربي إلى حد كبير. وفي كثير من الأحيان، لايزال الدارسون يجدون صعوبة في تحديد كنه المواقف السعودية وطبيعتها نظرًا لاعتمادها منطقًا يظهر فيه بشكل دائم قدرٌ من العمومية والغموض بحيث يبقى قابلا للتأويل بأشكال مختلفة، وكذلك بسبب الفجوة بين مستوييْ الخطاب والحركة الفعلية؛ إذ يفوق الخطاب السعودي بكثير ما يمكن أن تقوم به المملكة على الصعيد العملي أو الفعلي.

ستحاول هذه الدراسة أن تثبت أن المواقف العربية في جملتها (ومن بينها الموقف السعودي بالطبع)، تسجّل بمرور الوقت تراجعًا واضحًا في مساندة القضية الفلسطينية رغم صلتها القوية بالأوضاع العربية العامة وتأثيرها على شرعية أنظمة الحكم في الدول العربية. هذا التأثير الذي يظهر بوضوح أكبر مع ازدياد تردد النظم العربية في اتخاذ خطوات فعلية في أوقات تصعيد الكيان الإسرائيلي لعدوانه.

وربما يمكن تفسير تراجع الدعم العربي لقضية فلسطين بحالة الانقسام العربي واتباع سياسة محاور عقيمة المضمون وعديمة الجدوى، بالإضافة إلى الاستقطاب الإقليمي العربي-الإيراني، والضغوط الأمريكية على النظم العربية لكي تغيّر من مقاربتها للقضية وتتحوّل نحو دعم التوجّهات الأمريكية الرامية لإعادة صياغة الشرق الأوسط لكي يقبل الوجود الإسرائيلي وتطبّع جميع دول المنطقة علاقاتها بإسرائيل.

هذا فضلا عن منطق الثنائيات الذي يتحكم في السياسات العربية عمومًا، ما بين الحرب والسلام (مع تجاهل تبني

الخيارات الوسيطة مثل دعم المقاومة)، وما بين الموقف الرسمي والمواقف الشعبية، وما بين الخطاب الرسمي من جهة والقدرة على الفعل والتأثير من جهة أخرى. وهي ثنائيات آن الأوان لمراجعتها ونقدها؛ لأنها تضع السياسات العربية تجاه قضية فلسطين في مأزق تتصاعد حدته بمرور الوقت.

وبغية إلقاء الضوء على الموقف السعودي من حرب غزة ستنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء؛ أولها يتعلق بمعددات الموقف السعودي، والثاني يتناول الموقف السعودي الرسمي من حرب غزة والمراحل التي مرّ بها. ثم يأتي الجزء الثالث الذي يعالج الموقف السعودي غير الرسمي. وتنتهي الدراسة في الجزء الرابع إلى خاتمة تحاول استخلاص بعض الاستنتاجات والدلالات في هذا الصدد.

ولكن قبل التطرق إلى العوامل المؤثرة في الموقف السعودي من الحرب الإسرائيلية على غزة، ربما تحسن الإشارة إلى أن الصراع العربي-الإسرائيلي يبدو في حقيقته معبِّرًا عن مجموعة من الأزمات المتتالية التي يفصل بينها «أشباه أزمات» لا تلبث أن تمهِّد لتفجير أزمة جديدة، وذلك حينما تصبح الظروف على الصعيدين الإقليمي والدولي مهيأة لتأزُّم واحتدام جديدين للصراع، وهذا ما يمكن تفسيره بالطبيعة الممتدة والشاملة للصراع، التي تتضمن داخلها مختلف أسباب الحرب الكامنة بين الطرفين العربي والإسرائيلي[1].

وبعبارة أخرى، فإن هذا الصراع كان وسيظل يمثّل تحديًا استراتيجيًا وحضاريًا لمختلف أقطار العالم الإسلامي، ولاسيما دوله الكبرى التي عليها أن تتفاعل مع تطورات هذا الصراع في سياق تحديد هوية هذه المنطقة ومستقبلها وأدوار الفاعلين الإقليميين فيها وشكل علاقاتهم بالدول الغربية الداعمة للكيان الإسرائيلي. لكن ذلك لا ينفي أن تأثيرات هذا الصراع تنعكس بشكل أكبر على الدائرة العربية الأقرب لفلسطين، بل يضيف أهمية متزايدة لدراسة مواقف الدول العربية للوقوف على رؤيتها لإدارة هذا الصراع، وطبيعة المحددات أو العوامل التي تؤثر على هذه المواقف من أزمات الصراع، لا سيما مع ازدياد تآكل تأثير البعد العربي في القضية الفلسطينية وتضاؤله مقارنةً بالبعديْن الفلسطيني الداخلي والدولي.

الموقف السعودي الرسمي:

أولا - محددات الموقف السعودي من حرب إسرائيل على غزة:

بطبيعة الحال لا تتحرك السياسة السعودية تجاه قضية فلسطين دون قيود، وإنما تعمل في إطار عدد من المحددات والعوامل التي تشكل الإطار الذي تتحرك فيه. وستتناول الدراسة فيما يلي أهم هذه المحددات التي تتفاعل أيضًا فيما بينها (بمعنى أنها متفاعلة وليست جامدة) في سياق تأثيرها على الموقف السعودي.

الاهتمام لا يعني الفاعلية بالضرورة كما أن مجرد الاهتمام في حد ذاته لا يعني مطلقًا القدرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية

١- السياسة السعودية وطبيعة تفاعلها مع القضية الفلسطينية

يتعلق الأمر هنا بإدراك السعودية مكامن قوتها وتركيزها على استخدام القدرات الاقتصادية والرمزية في تنفيذ سياستها الخارجية، خصوصًا في ظل استمرار تحسّن مكانة المملكة العربية السعودية على الصعيد العربي بعد القمة العربية في الخرطوم إثر نكسة عام ١٩٦٧. ويمكن -جزئيًا- تفسير تحسّن مكانة السعودية على الصعيد العربي بنشاطها المتزايد في تدعيم قضية فلسطين في مواجهة إسرائيل على مدار العقود الثلاثة الماضية.

ومع ذلك كانت السعودية (وما زالت) حريصة على عدم الدخول في صراعات عسكرية تقصر عنها قدرتها، ولهذا دعّمت دائمًا التوجّه نحو استعمال الوسائل الدبلوماسية وطرح المبادرات السياسية والمشاريع الجزئية، مع التركيز على توظيف الأداة الاقتصادية المتمثلة في تقديم المساعدات والمنح، بهدف التعويض عن ضعف قدراتها العسكرية. ناهيك عن أن صانع القرار السعودي يميل إلى الاعتقاد أن الأداة الاقتصادية يمكن أن تحقّق نتائج أفضل على صعيد الضغط والمساومة وتحقيق الأهداف السياسية. ورغم إنفاق السعودية بلايين الدولارات على تطوير قوتها العسكرية، إلا أنها لم تلجأ إلى استخدام العامل العسكري لتنفيذ سياستها أو تحقيق أهدافها. كما بَنَت السعودية سياستها الخارجية على أساس لعب دور معتدل ضمن المنطقة العربية؛ فهي تدعو لتعاون الدول العربية معًا مع احتفاظ كل كيان سياسي باستقلاليته وسيادته، فضلا عن تأكيد السعودية موقعها المتميز في العالمين العربي والإسلامي الذي يتسق مع رغبتها في أن تكون دولة لها هويتها السياسية الخاصة بها[2].

لقد أصبحت السعودية بعد قمة الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ مصدرَ مساعدات مالية لدول المواجهة مع إسرائيل. وبسبب عدة تطورات أخرى كان من بينها غياب القيادات العربية المنافسة بات بإمكان السعودية أن تتطلع إلى القيام بدور مركزي يتناسب مع ثروتها النفطية[3]؛ فعلى سبيل المثال تزايدت عائدات المملكة من النفط في عهد الملك فيصل أكثر من ٥٥ مرة، وبينما كانت تلك العائدات لا تتجاوز نصف مليار دولار عندما آل العرش إلى فيصل بن عبد العزيز عام ١٩٦٤، فقد قفزت إلى أكثر من ١,١ مليار دولار عام ١٩٧٠، وإلى ٢٧,٨ مليار دولار عام ١٩٧٤[4].

وقد أعطت هذه الثروة المتنامية للسعودية هامشًا من التحرك في علاقاتها مع الدول المجاورة، بل أكسبت السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية قدرًا من التأثير والأهمية في عقد السبعينيات، خاصة في سنوات النصف الثاني منه التي يصفها البعض بـ«الحقبة السعودية»؛ إذ اتسم ذلك العقد بثلاث سمات: صعود تأثير العامل النفطي على العلاقات الإقليمية، وبدايات انتشار تيارات الصحوة الإسلامية في الشرق الأوسط، واتجاه علاقات المنطقة نحو مسار الصفقات التي استهدفت احتواء سلوكيات الدول. وذلك قبل أن تدخل المنطقة حالة ركود في الثمانينيات، التي شهدت حربًا طويلة المدى في الخليج بين العراق وإيران، وتخللتها تأثيرات إسرائيلية حادة ارتبطت بتوقيع اتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٩، وحرب لبنان عام ١٩٨٢[٥].

وعلى صعيد آخر، يستند تفاعل السياسة السعودية مع القضية الفلسطينية إلى عنصر الرمزية خصوصًا فيما يتعلق بقضية القدس والمسجد الأقصى؛ وفي هذا السياق كان الملك فيصل قد توجّه إلى العناية بشكل أكبر بالقضية الفلسطينية، وأضاف عنصرًا خطابيًا بإبداء رغبته في أن يصلي في المسجد الأقصى.

وهناك من يرى أن الملك فيصل (الذي اقترح بعد حريق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ عقد قمة إسلامية، والذي تشكلت بفضل جهوده رابطة العالم الإسلامي إثر اجتماع وزراء خارجية ٢٣ بلدًا إسلاميًا في جدة عام ١٩٧٠) قد أدخل إلى القضية الفلسطينية بُعدًا دينيًا لإيجاد بديل عن القومية العربية التي كان يستند إليها الرئيس جمال عبد الناصر. فعلى امتداد عقد السبعينيات، أصبحت رابطة العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي منبريْن توسِّع من خلالهما السعودية نفوذها في العالم الإسلامي بهدف التصدي للمدّ القومي العربي وانتشار الأفكار الناصرية في الوطن العربي[٦].

وثمة مؤشرات عديدة على استمرار هذا البعد الرمزي أو الديني في سياسة المملكة تجاه القضية الفلسطينية، وهو ما يمكن ملاحظته بكثافة عالية في نداء الملك عبد الله بن عبد العزيز أواخر يناير ٢٠٠٧ الذي دعا فيه الفرقاء الفلسطينيّن إلى لقاء عاجل في مكة للبحث في الخلاف بينهم (والذي أسفر في نهايته عن توقيع اتفاق مكة)؛ فقد ورد في هذا النداء ثلاث إشارات لآيات من القرآن الكريم فضلا عن أسلوب صياغته المرتكز على حسٍّ عروبي وإسلامي واضح[٧].

٢- درجة دعم علماء المؤسسة الدينية الرسمية للموقف الرسمي

بحكم طبيعة النظام السياسي السعودي فإن للعلماء دورًا مهمًا يُكمّل دور الملِك في حراسة الشريعة الاسلامية وتطبيق أحكامها. وبشكل عام، يُعبِّر خط كبار العلماء عن توافق واضح مع أهل الحكم لا سيما فى أوقات الأزمات التي تتعرض لها البلاد والتى تشهد عادة تصاعدًا في دور العلماء. وبسبب تداخل الديني مع السياسي في المملكة العربية السعودية، ينظر كثيرون إلى مواقف العلماء بوصفها جزءًا من الموقف الرسمي (في كثير من الأحيان)، لا تنفصل عنه ولا تبتعد إلا بمقدار يسير، وربما بمقدار لا يمكن ملاحظته إلا بالتدقيق المتكرر.

وجريًا على العادة، اتسقت أغلب آراء علماء المؤسسة الدينية الرسمية في حرب غزة ٢٠٠٩ مع توجّهات النظام السياسي، لا بل يمكن الادعاء أنها شهدت تكتلا خلف الموقف السياسي السعودي، وإن بدرجة من التنوع في الرسائل التي تحملها والموضوعات التي تركز عليها؛ «فمن فتاوى تحرِّم المظاهرات وترفض وجوب المقاطعة الاقتصادية، إلى فتوى ترفع حالة الاستنفار وتجيز قتل كل إسرائيلي ومهاجمة مصالحهم في أي مكان، وأخرى تحرِّم وتجرِّم إغلاق المعابر، وتعتبر مساعدة اليهود في ضرب أنفاق تهريب المساعدات إلى غزة مُظاهرةً جلية للكافرين على المؤمنين، ما يضع فاعلها في مربع الخيانة العظمى للإسلام والمسلمين، واعتبار ذلك ردة عن الإسلام، ولو نطق بالشهادتين.. وبين هذا وذاك جاءت بيانات لإرشاد الرعية ونصح الحاكم. زخم إفتائي سعودي في حرب غزة يعطي انطباعًا بأن هناك حالة من الحراك الفقهي داخل المملكة، والدليل على ذلك كثرة الفتاوى والبيانات التي خرجت من العباءة السعودية، وبالتالي كثرة المفتين السعوديين، إضافة إلى درجة الفتاوى من حيث الصعود والهبوط، وكذا تنوع الاتجاه في الإفتاء من حيث التقارب مع الموقف الرسمي السعودي أو الابتعاد عنه، مع حفاظ كل المفتين بمسافة من النظام الرسمي السعودي.. تقترب أو تبتعد لكنها أبدًا لا تصطدم»[٨].

صحيح أن الفتاوى (ولا سيما تلك الصادرة عن أعضاء المؤسسة الدينية الرسمية) تختزن مضمونًا سياسيًا ومرجعيًا مؤكَّدًا، إلا أنه من الصعب وضع الفتاوى في خانة المواقف السياسية المباشرة، لأن ذلك ربما يخلق إشكاليات في التحليل أكثر مما يسهم في توضيح حقيقة الموقف السعودي الرسمي، ولذلك فإن هذه الدراسة ستؤخر ضرب أمثلة على بعض الفتاوى أو البيانات إلى الموقف غيرالرسمي.

٣- إشكاليات غياب وحدة الموقف الفلسطيني وانهيار اتفاق مكة

تشدد السعودية على أهمية وحدة الموقف الفلسطيني وعدم تشرذمه بين الفصائل، وقد ازداد تأكيد هذا العنصر في الخطاب السعودي الرسمي بعد توقيع اتفاق مكة في فبراير ٢٠٠٧، ثم عاد تأكيده مع تطور الأحداث في العاميْن التاليَيْن لذلك الاتفاق.

وبعد أن عادت الاشتباكات بين أنصار حركتيْ حماس وفتح في غزة، (وفي حوار لوزير الخارجية السعودي سعود الفيصل مع مجلة تايم الأمريكية في مايو ٢٠٠٧)، وصف الفيصل الاقتتال بين الفلسطينيين بأنه «عبثي للغاية»، وأنه يبعث على الصدمة بوجه خاص؛ لأنه يأتي في وقت تُكرَّس فيه الجهود لدفع عملية السلام مع إسرائيل. وذكر أيضًا أن الملك عبد الله كلّفه بنقل رسائل صارمة إلى قادة الفصائل الفلسطينية في مسعى سعودي جديد لوقف الاقتتال والفوضى اللذين يشهدهما قطاع غزة. واعتبر الفيصل أن استمرار الاقتتال الفلسطيني سيكون له وقع كارثي على قضية السلام، ولن يكون هناك أي توقّع مقبول لنجاح مبادرة السلام العربية من دون عودة الفلسطينيين إلى الوحدة. كما طالب بالقبض على المتسببين في الاشتباكات ومحاسبتهم أمام محاكم باعتبار أن ذلك يشكل الدليل الوحيد على استمرار قادة الفصائل في الالتزام باتفاق مكة[٩].

وبعد اندلاع حرب غزة، عاد الفيصل إلى التركيز على مسألة وحدة الموقف الفلسطيني؛ ففي اجتماع الدورة الاستثنائية لوزراء الخارجية العرب في القاهرة (في ٢٠٠٨/١٢/٣١) قال سعود الفيصل -الذي كان يرأس هذه الدورة- «إنه لا خير فينا إذا لم نقلها ولا خير في الأشقاء الفلسطينيين إذا لم يسمعوها.. إن هذه المجزرة الرهيبة ما كانت لتقع لو كان الشعب الفلسطيني يقف موحَّدًا خلف قيادة واحدة، ينطلق من منطلق واحد وينطق بصوت واحد. وأضاف: إن التنظيمات زائلة والشعارات لا تدوم، والشعب الفلسطيني العظيم كان في فلسطين منذ فجر التاريخ وسيبقى فيها حتى غروبه»[١٠].

ووصف الفيصل ما يحدث في غزة بأنه «حملة مسعورة بآلة عسكرية لا يمكن لها إلا أن تزرع الموت وتنشر الدمار، وتعزّز القناعة بحقيقة النيات العدوانية لجيش الدفاع الإسرائيلي الذي لا يعرف من الدفاع سوى اختلاق الذرائع والحجج للإمعان في إذلال الشعب الفلسطيني بأسلوب الحصار مرة أو بإيقاع أشد أساليب القتل والتدمير ضد المدنيين مرة أخرى، فيما يبدو أنها محاولة مكشوفة لإزالة كل إمكانية أي فرصة لإقامة سلام حقيقي تتوافر فيه مقومات الأمن الذي تزعم إسرائيل أنها تسعى إليه». وبعد تحميله إسرائيل مسؤولية هذا الوضع الخطير، قال الفيصل «إنه يتعين علينا في هذا الصدد التركيز على إجراءات عملية لتحرك عربي ودولي أيًا كان على المستوى الذي يمكن الاتفاق عليه ويحقق الأهداف المأمولة منه والبعد عن لغة الشعارات والمزايدات التي لا تسمن ولا تغني من جوع». ورفض وزير الخارجية السعودي الدعوات إلى سحب المبادرة العربية، وقال «إن سحب تلك المبادرة -التي تشكّل وسيلة ضغط على إسرائيل- يعني ضمنًا تقديم خدمة لإسرائيل، وفي غير صالح الوطن».

يُعبّر خط كبار العلماء عن توافق واضح مع أهل الحكم لا سيما في أوقات الأزمات

وقد ثمّن وزراء الخارجية العرب في بيانهم الجهدَ المصري لتخفيف آثار العدوان، ومبادرة الرئيس المصري حسني مبارك بفتح معبر رفح، واستقبال الجرحى والمصابين، وتأمين دخول المساعدات، وأيّد الوزراء الجهود المصرية لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، ورفض البيان أي مزايدة على دور مصر التي تبذل جهودًا لخدمة أمتها العربية.

وقرّر هذا الاجتماع الاستثنائي لمجلس الجامعة العربية تشكيل لجنة وزارية عربية برئاسة سعود الفيصل، وتضم ليبيا -العضو العربي في مجلس الأمن- للتوجه إلى الأمم المتحدة وعقد جلسة عاجلة للمجلس لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وإدخال المساعدات الإنسانية دون أى شروط من خلال فتح المعابر عبر آلية دولية يتم الاتفاق عليها[١١].

٤- نظرة السعودية إلى حركات المقاومة أو التحرر الوطني

يمكن القول إنه برغم جهود السعودية في دعم القضية الفلسطينية بشكل عام، إلا أن الموقف السعودي الرسمي يبقى حريصًا على التوازن والتأني الذي يجعل السعودية في غاية الحذر من تأييد المقاومة الفلسطينية تأييدًا صريحًا، مخافة أن يؤدي ذلك إلى توتير العلاقات السعودية-الغربية. بيد أن هناك ملاحظتين مهمتين في هذا السياق؛ أولاهما أن موقف السعودية من المقاومة الفلسطينية تحديدًا يختلف عن مواقفها من أغلب التنظيمات والفصائل الإسلامية الجهادية في العالم الإسلامي؛ ففي لحظات معينة تبدو السعودية وكأنها تقترب من تفهّم دوافع المقاومة الفلسطينية لا سيما إذا عكست إجماعًا وطنيًا فلسطينيًا، مثلما حدث إبان انتفاضة الأقصى حينما نظم التليفزيون السعودي عام ٢٠٠٢ حملة لصالح الشهداء الفلسطينيين. والثانية أن بالإمكان دائمًا التمييز بين الموقف السعودي الرسمي وغير الرسمي من المقاومة الفلسطينية؛ فرغم ميل علماء السعودية إجمالا إلى تأييد الموقف الرسمي وتبريره في كثير من القضايا الداخلية والخارجية، إلا أن ثمة آراء أو اجتهادات فقهية فردية (المقصود غير مؤسسية أو لا تصدر عن الجهات التابعة للمؤسسات الدينية الرسمية) تبقى حريصة على تمييز نفسها عن الموقف الرسمي.

وعلى سبيل المثال أثارت العمليات الاستشهادية التي صبغت انتفاضة الأقصى نقاشًا علنيًا بين العلماء عام ٢٠٠١ حول مدى شرعيتها. وبينما تخوّف مفتي المملكة العربية السعودية عبد العزيز آل الشيخ من أن تكون هذه العمليات من قتل النفس، مؤكدًا أنه لا يعلم لها وجهًا شرعيًا، ولا أنها من الجهاد في سبيل الله، ذهب د. حمود بن عقلاء الشعيبي

(الرئيس السابق لقسم العقيدة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-فرع القصيم) إلى أن العمليات الاستشهادية جائزة شرعًا واستشهد بعدد من الآيات والأحاديث -من بينها آية سورة التوبة ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة:١١١]- ليخلص إلى أن هذه العمليات «من الوسائل الفعّالة ضد أعداء هذا الدِّين لما لها من النكاية وإيقاع الإصابات بهم من قتل أو جرح، ولما فيها من بثِّ الرعب والقلق والهلع فيهم، ولما فيها من تجرئة المسلمين عليهم وتقوية قلوبهم وكسر قلوب الأعداء»[١٢].

ويبدو أن الجدل حول عمليات المقاومة الفلسطينية (خصوصًا الاستشهادية منها) بات يشكل مفصلا جوهريًا في التمييز بين المواقف العربية الرسمية والمواقف غير الرسمية منذ منتصف عقد التسعينيات، خصوصًا في دول الاعتدال العربي. وبينما تهتم أغلب الحكومات العربية (وعلى رأسها السلطة الوطنية الفلسطينية) بإصدار بيانات رسمية تدين العمليات الفلسطينية أو تصمت عنها في أحسن الأحوال، ترى الأوساط الشعبية والفكرية العربية في مثل هذه العمليات الردَّ الفعّال على الغطرسة الإسرائيلية[١٣].

ويمكن تفسير ذلك بأن «قوى المقاومة سببت حرجًا بالغًا للنظام العربي الرسمي الذي تربطه شبكات مصالح قوية بقوى إقليمية ودولية عديدة تعدُّ -أي هذه الشبكات- بحد ذاتها سببًا يفسر عجز النظام العربي عن ردع العدوان على إحدى وحداته (فلسطين في هذه الحالة) ناهيك عن التصدي له، ومن ثم يبدو سلوك قوى المقاومة مهدّدًا لتلك المصالح.

لقد حدثت عملية تحوّل تاريخي بطيئة في سلوك النظام العربي نقلته من موقع الحاضن لقوى المقاومة (كما في موقفه من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ في إطار القمم العربية) إلى موقع الساكت عنها أو حتى المناوئ لها؛ إذ أصبحت بعض هذه القوى تمثل تهديدًا للوضع الراهن الذي يريد الاتجاه الغالب في النظام العربي الرسمي الحفاظ عليه، وهكذا اختفت كلمة المقاومة ومصطلحات تأييدها من قرارات القمم العربية في العقديْن الماضييْن، ثم جاءت النقلة الأوضح بتبني موقف يحمّل المقاومة مسؤولية تفجير عدد من الأزمات بسلوكها الذي اعتبرته قوى مؤثرة في النظام العربي الرسمي غير رشيد، وهكذا اعتُبر حزب الله من قوى فاعلة في النظام مسؤولا عن عدوان إسرائيل على لبنان في عام ٢٠٠٦، لمبادرته بعملية ضد قوى الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بالطريقة نفسها التي اعتُبرت بها حماس مسؤولة عن عدوان إسرائيل الغاشم على غزة مطلع ٢٠٠٩، لرفضها تجديد التهدئة مع إسرائيل، وإن كانت الموضوعية تقتضي الإشارة إلى أن النظام العربي اضطر إلى إدخال تعديلات على سلوكه إزاء وحشية العدوان وتعاظم خسائره البشرية والمادية، وما ترتب على هذا من تعاطف شعبي مع المقاومة وضحايا العدوان»[١٤].

غير أنه من المهم في هذا السياق التمييز بين نظرة السعودية لحركات المقاومة في كل من فلسطين ولبنان، وربما يمكن القول إن تفهّم السياسة السعودية بعض دوافع المقاومة الفلسطينية لا ينسحب بأي حال على حزب الله في لبنان الذي تنظر إليه المملكة بوصفه مهدّدًا لسيادة الدولة اللبنانية على أراضيها مما يخلق فوضى سياسية في منطقة لا تعوزها المشكلات، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بخلايا للحزب تعمل داخل الدول العربية، مثلما حدث بعد اكتشاف خلية حزب الله في مصر في أبريل ٢٠٠٩[١٥].

وباختصار فإن بروز البعد المذهبي لدى حزب الله وفي ممارساته، ووجود شكوك حول تبعيته السياسية لإيران وتنفيذه استراتيجيتها في المنطقة العربية، يجعلان السعودية تنأى بنفسها عن هذا النمط من المقاومة، بل ربما تذهب إلى حد إدانته كما حدث مع عملية حزب الله في ٢٠٠٦/٧/١٢ التي وصفها بيان سعودي رسمي بأنها «مغامرة غير محسوبة»[١٦].

٥- تأزُّم قضايا المشرق العربي

تجد السياسة السعودية نفسها إزاء وضع معقّد للغاية لا في فلسطين فحسب وإنما في المشرق العربي برمته؛ فالأمر لا يقتصر على تطورات العدوان على غزة مطلع عام ٢٠٠٩ أو تطورات الأوضاع في العراق المحتل فحسب؛ إذ يبدو مشهد المشرق العربي مطلع القرن الحادي والعشرين مشهدًا تعتمل فيه جملة من التناقضات شديدة الصعوبة أكثر من أي وقت مضى. فبالإضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وهضبة الجولان السورية والهجمة الإسرائيلية على لبنان وشعبه صيف ٢٠٠٦، هناك حالة التآكل والضعف التي بدأت تظهر آثارها على النظم العربية برمتها، دون أي استثناء، كما أن هناك حالة «فراغ القوة» التي تميز منطقة المشرق العربي (والتي تزايدت بعد احتلال العراق وتدمير مكامن القوة فيه، ناهيك عن عزل سوريا وإجبارها على الانسحاب من لبنان). وفي ظل هذه المعطيات تعمل كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بجدية بالغة على استثمار هذه الحالة في زيادة تفكيك المجتمعات العربية واستنزاف استقرار الأنظمة العربية[١٧].

وفي ظل تأزم قضايا المشرق العربي من المتصور أن صانع القرار العربي عمومًا لابد أن يحسب تحركاته وخطواته تجاه هذه المنطقة حسابًا دقيقًا؛ لأن اتخاذ سياسات متعارضة مع السياستين الأمريكية والإسرائيلية في المشرق العربي من شأنه توليد ضغوط هائلة تفرضها هاتان الدولتان، ولعل هذا بالضبط هو ما عانته سوريا إبان إدارة جورج بوش الابن، وبصفة أخص بعد وقوع العراق تحت الاحتلال الأمريكي.

٦- الانقسام العربي وسياسة المحاور الإقليمية

لا شك أن الحرب على غزة اندلعت في توقيت عربي بالغ الصعوبة؛ فقد وظّف الكيان الإسرائيلي اشتداد التجاذب بين ما يسمّى محورَيْ «الاعتدال» و«الممانعة»[١٨] في المنطقة العربية، في الوقت الذي كان الانقسام الجغرافي والسياسي الفلسطيني على أشده، لكي يشن هذه الحرب التي كان في مقدمة أهدافها تقويض حل الدولتين، وتكريس الفصل الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية[١٩].

ومنذ حرب لبنان صيف ٢٠٠٦ انقسم الوضع العربي بطريقة تحوّل معها الصراع العربي-الإسرائيلي، من صراع قومي أو إسلامي إلى صراع بين «معتدلين عرب» و«متطرفين عرب». والمفارقة أن المبادرة السعودية للسلام تتحدث عن إعطاء السلام والتطبيع الكامل مقابل الانسحاب. وعلى حين يُفترض أن تتحدث السعودية باسم العرب فإن نفوذها ضعيف جدًا لدى أهم ثلاثة فواعل عربية ما زالت منخرطة في الصراع مع إسرائيل (أي حركة حماس وحزب الله وسوريا)، وهي التي تمثل الأطراف العربية فيما يسمّى «محور الممانعة»[٢٠].

ومما يعقّد مهمة السياسة السعودية في هذا الصدد أن «حدة الانقسام العربي تجاوزت مساحة الخلاف الحقيقي (حول القضية الفلسطينية في هذه الحالة) بين فريقين غابت الثقة بينهما بأكثر مما فصلهما تناقض المواقف، مما أنتج في المحصلة تراجعًا في جميع المواقف العربية وبدا الضعف والارتباك اللذان وصلا إلى حد العجز عن التوافق، سواء على عقد قمة طارئة لغزة، أو الاتفاق على تقديم موعد القمة الاقتصادية في الكويت التي كان مقررًا عقدها في ١٩ و٢٠ يناير، والاتفاق على إدراج العدوان الإسرائيلي بندًا رئيسيًا وأولا على جدول أعمالها، فكان أن أُحبطت محاولة عقد قمة عربية طارئة في الدوحة، وأُفرغت القمة الاقتصادية في الكويت من مضمونها دون أن تكتسب مضمونًا آخر»[٢١].

لقد ترتب على هذا الانقسام العربي ثلاث نتائج مهمة؛ الأولى تتعلق بأن حرب غزة خلقت شعورًا عربيًا آنيًا بالخطر، لكن دون أن تستطيع تغيير مسار التفاعلات العربية -العربية بإنهاء الاستقطاب العربي القائم بين ما يسمّى محوريْ «الاعتدال» و«الممانعة». والثانية أنه بعد وقوع العدوان على غزة ساد خلاف عربي محوره مسألتان: مسألة من هو الطرف المسؤول عن اندلاع الحرب، هل هي حركة حماس التي رفضت تجديد التهدئة بعد انتهائها في ٢٠٠٨/١٢/١٩ أم إسرائيل؟ والمسألة الثانية كانت تتعلق بالتحرك العربي المطلوب لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة.

أما النتيجة الثالثة والأهم فهي أن الانقسام العربي جعل تركيا الطرف الإقليمي الوحيد المؤهل للعب دور في حل الأزمة؛

الانقسام العربي جعل تركيا الطرف الإقليمي الوحيد المؤهل للعب دور في حل الأزمة

فهذا البلد «يرغب في لعب دور إقليمي متميز نسبيًا عن كل من معسكريْ «الممانعة» و«الاعتدال» العربي، فهي تطرح نفسها اليوم قوة إقليمية منافسة لإيران، ومستعدة في الوقت ذاته، للضغط على إسرائيل، وإن بحدود لا تضعها في حالة مواجهة مع محور «الاعتدال» العربي والسياسة الأمريكية. وهناك ما يؤشر إلى أن نتائج العدوان على غزة، ونتائج الانتخابات الإسرائيلية الثامنة عشرة، باتت تضع ضغوطًا على الدول العربية لإعادة النظر في المبادرة العربية للسلام وإعادة تقويم علاقاتها البينية المستقطبة التي تسبب انعدام وزنها الإقليمي والدولي»[٢٢].

٧- المخاوف السعودية من توظيف إيران لحرب غزة

بسبب طبيعة القضية الفلسطينية التي تحتوي أبعادًا وطنية وعربية وإقليمية ودولية، يبدو منطقيًا أن تشهد تعددًا في الفواعل التي تتدخل فيها سواءً بمحاولات تقديم المساعدة أو بمساعي منع الخصوم (المقصود منع إيران بالتحديد) من تسجيل النقاط أو اكتساب النفوذ في المنطقة أو توظيف أزمات القضية الفلسطينية في سياق صراعات الفاعلين الإقليميين مع بعضهم البعض أو مع القوى المهيمنة على النظام الدولي.

وبشكل عام، يمكن القول إن الوضع الإقليمي (أو ما يسمى أحيانًا الاستقطاب الإقليمي) يترك أثرًا واضحًا على حل أو تعقيد الصراع العربي-الإسرائيلي. ويرى البعض أن حالة التفاعلات الإقليمية المحيطة بفلسطين تلعب دورًا سلبيًا يخصم من قدرات الشعب الفلسطيني على نيل حريته واستقلاله. وبعبارة أخرى فإن العلاقات البينية القائمة بين الدول الثماني التي تشكل النطاق الجغرافي المباشر لفلسطين (وهي: الأردن ولبنان وسوريا ومصر والسعودية والعراق وتركيا وإيران) تشكل شبكةً خانقة للقضية الفلسطينية وضاغطةً عليها أكثر من كونها مصدر إسناد يوفّر فرصًا وموارد لحل القضية[٢٣].

وفي هذا السياق تحديدًا يدور صراع واضح على النفوذ الإقليمي بين إيران وكل من السعودية ومصر، وتبدو السعودية الأكثر تنبهًا لتعاظم النفوذ الإيراني في الوطن العربي وهذا ما يفسر تبنيها عام ٢٠٠٧ دبلوماسية نشيطة في لبنان وفلسطين ورعاية اتفاق بين السودان وتشاد، إلى غير ذلك من مظاهر صحوة الدور السعودي في المنطقة[٢٤].

ولم تكن حرب غزة استثناءً في سياق التنافس الإيراني-السعودي؛ ففي رسالة وجَّهها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز في ٢٠٠٩/١/١٥ (ونُشر

نصها على موقع الرئاسة الإيرانية الإليكتروني)، قال الرئيس «إن بعض دول المنطقة العربية والإسلامية تسمح للأسف بهذه الإبادة الاستثنائية أو تدعمها بصمت وبابتسامة استحسان». وقال أيضًا «ننتظر من سماحتكم بصفتكم ملك المملكة العربية السعودية وخادم الحرمين الشريفين قبلة المسلمين والحرم النبوي الشريف أن تكسروا الصمت عن هذه الجرائم والمجازر الجماعية بحق أبنائكم ومن هم جزء من الأمة الإسلامية وتعلنوا عن مواقفكم بصراحة». وأضاف: «جلالة الملك السعودي خادم الحرمين الشريفين، أتوقع منكم أن تكسروا الصمت عن هذه الفظاعات الفاضحة وعن قتل أطفالكم.. وآمل في أن يبدل موقفكم الحاسم ما تبقى من أمل للقوى الفاسدة في بثّ بذور الفرقة داخل الجبهة الإسلامية إلى يأس كامل».

وأضاف أن «القوى الظالمة التي تدعي الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي تسلح الصهاينة القتلة، وطبعًا هي التي أقامت هذا الكيان على أساس الجريمة والعدوان والاحتلال، تدافع عن جرائمه وتسعى لإتاحة الفرصة الكافية لهؤلاء القساة لقتل أكثر تحت غطاء الشرعية الدولية.. ونحن لم نكن نتوقع من هؤلاء غير هذا العمل، ولكن للأسف نرى بعض الدول الإسلامية والعربية يدافعون عن هذه الإبادة الجماعية بصمتهم ورضاهم مهما كان السبب، ويتوقعون أن تستسلم المقاومة الباسلة أمام ظلم ودناءة المحتلين، ولكن بفضل الله وإيمان وصمود المقاومة وأهالي غزة سوف يُهزم الكيان الصهيوني»[٢٥].

وقد اعتبر الأمير تركي الفيصل (السفير السعودي السابق في واشنطن) رسالة الرئيس الإيراني للملك عبد الله بن عبد العزيز أنها بمثابة «اعتراف صريح بزعامة السعودية للعالمين العربي والإسلامي»؛ فهي مهمة لأن «الاعتراف الواقعي بأولوية السعودية من قِبل أحد خصومها المتحمسين يكشف مدى دور الحرب في توحيد المنطقة بكاملها، من سنة وشيعة. بالإضافة إلى ذلك، طلب أحمدي نجاد من السعودية قيادة جهاد ضد إسرائيل سيسبب، إذا تمت الاستجابة إليه، فوضى وإراقة دماء غير مسبوقة في المنطقة. حتى الآن قاومت المملكة هذه الدعوات، ولكن في كل يوم يصبح ضبط النفس هذا أكثر صعوبة عندما تقتل إسرائيل الفلسطينيين عمدًا»[٢٦].

ومن جهة أخرى، فإنه مما ضاعف من قلق السعودية من العامل الإيراني أنشطة التضامن التي قام بها شيعة المنطقة الشرقية أثناء الحرب على غزة؛ فقد أصدر عدد من رجال الدين الشيعة بيانيْن يستنكران العدوان الإسرائيلي على القطاع. وجاء البيان الثاني تحت عنوان «صبرًا غزة»، وأدان «العدوان الهمجي والتعدي على القيم الإنسانية والمجازر الوحشية» التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي في القطاع، الذي يمثل «صورة دموية مروعة تعكس الانحطاط والضعة». وأعرب الموقّعون -وهم ٢٧ من رجال الدين الشيعة في الأحساء والقطيف- عن تعازيهم ومواساتهم وتضامنهم مع الفلسطينيين «لنيل حقوقهم المشروعة للعيش بكرامة وسلام»[٢٧]. وستشير الدراسة بعد قليل إلى محاولات التظاهر التي قام بها الشيعة السعوديون تضامنًا مع أهل غزة.

وبالتوازي مع الجدل حول الدور المتوقع من السعودية لوقف العدوان على غزة، أو ما تراه إيران واجبًا على المملكة في هذا الإطار، كان لافتًا أن الموقف السعودي من العدوان وقضية دعم المملكة للفلسطينيين قد أثارا جدلا في تقييمها حتى داخل أطراف «محور الممانعة» نفسه، خصوصًا بعد كلمة الملك عبد الله في قمة الكويت؛ فقد نوّه إسماعيل هنية رئيس وزراء الحكومة المقالة في غزة بمواقف الملك عبد الله بن عبد العزيز في دعم القضية الفلسطينية وفي الوقوف إلى جانب الفلسطينيين.

وقال هنية في تصريح بثته وكالة الأنباء السعودية في ٢٠٠٩/٢/٤ «إن موقفكم يا خادم الحرمين الشريفين في قمة الكويت وكلمتكم بعثت روح العزة والكرامة والوحدة العربية، لا في غزة الصمود فحسب بل في الأمة العربية والإسلامية، ووقفتم إلى جانب الحق، ونصرتم المظلومين من أطفال ونساء وشيوخ وشباب غزة وفلسطين، وأدخلتم إلى كل بيت فلسطيني أملا جديدًا في أمّته العربية وفي حياة حرة عزيزة». كما تقدّم هنية بالشكر لخادم الحرمين الشريفين للجهود الكبيرة التي بذلها، وقال «إنها جهود كبيرة نعتز بها وما زال شعبكم في فلسطين عامة وفي غزة خاصة في حاجة إلى استمرار جهودكم السياسية وغير السياسية لمعالجة آثار العدوان، وتذليل معوقات إعادة الإعمار، وتحقيق المصالحة الداخلية الفلسطينية التي قُدتم سفينتها المباركة في اتفاق مكة المكرمة من قبل»[٢٨].

أما وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي فقد اتخذ موقفًا مختلفًا عندما دعا السعودية إلى دعم المقاومة الفلسطينية خلال استقباله السفير السعودي في طهران أسامة السنوسي في ٥ فبراير ٢٠٠٩. ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية «مهر» قول متقي «إن العالم الإسلامي يتوقع من السعودية أن تدعم المقاومة الفلسطينية على غرار بقية الدول الإسلامية»[٢٩].

٨- العلاقات الأمريكية-السعودية

لا شك أن علاقات السعودية بالولايات المتحدة تؤثر على سياستها الفلسطينية؛ فالبلدان يجمعهما علاقة أكثر من متينة، وهي علاقة مؤسسية تتسم بالاستقرار رغم وجود بعض نقاط الخلاف، والتي يأتي على رأسها دائمًا القضية الفلسطينية وما يتصل بها من مسائل أهمها على الإطلاق الدعم الأمريكي لإسرائيل، الذي يتصاعد بشكل ملحوظ في فترات عدوانها على الأطراف العربية.

وبشكل عام فإن السعودية تحثُّ الطرف الأمريكي على تبني سياسة تنصف الحقوق العربية والفلسطينية، مما يعني أنها تطلب من الولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل للتخفيف من غلواء سياساتها التصعيدية. وتكمن القضية الجوهرية هنا في أن السعودية إنما تناشد الولايات المتحدة وترجوها، ولكنها لا تقوم عادة باستخدام أوراق قوتها مثل التلويح باستخدام سلاح النفط مثلا.

وهناك من يفسر ضعف الموقف السعودي من حرب غزة بأن المملكة أدركت أنه لا فائدة من مناشدة الرئيس جورج بوش المنتهية ولايته؛ لأن مواقف إدارته بالنسبة للقضية الفلسطينية معروفة على مدار ثماني سنوات عجاف. كما يبدو أن الموقفين المصري والسعودي كانا مصريْن على عدم إتاحة فرصة لدول «محور الممانعة» بأن يعبثوا بالموقف العربي الجماعي، وهذا هو سر معارضتهما انعقاد قمة غزة الطارئة في الدوحة قبل قمة الكويت الاقتصادية في ١٩ و٢٠ يناير ٢٠٠٩، التي يمكن النظر إليها بوصفها نقطة البداية الحقيقية للموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على غزة. بيد أن ذلك يعني (في حال صحة هذا التحليل) أن السعودية ومصر أرادتا أن تتزامن صياغة الموقف العربي الجماعي مع تسلم الرئيس الأمريكي باراك أوباما مهامه رسميًا، وليس قبل ذلك، ولهذا سعتا لإضعاف الحضور في قمة غزة الطارئة في الدوحة.

ورغم ذلك، فإن عددًا من كتّاب الرأي في الصحف السعودية أصروا على نفي أن السعودية إنما تؤثر الحفاظ على مصالحها القطرية وعلاقاتها مع الولايات المتحدة على المصالح العربية أو الإسلامية، وأنها فقط تتأنى في دراسة خياراتها لكنها لم تتوانَ يومًا عن أداء واجبها تجاه أمّتها.

وفي هذا المعنى كتب رئيس تحرير صحيفة الوطن: مخطئ من يعتقد أن السعودية أعياها عجزُ العرب أو ضعفهم، وستركن بالتالي إلى السلامة؛ فالمملكة لن تقدّم مصالحها الخاصة على مصالح العرب، وهي ترى في العلاقة مع الغرب وظيفة تخدم مصالح السعودية؛ فالملك عبد الله «يرى أن لهذه العلاقة وظيفة تخدم مصالح بلاده وإخوانه وقضايا أمته، وعندما تنتفي هذه الوظيفة فلن تكون لعلاقات الصداقة قيمة تستحق الحرص عليها. إنه مستعد حتى للتضحية بها ولا يضحي بكرامة العرب والمسلمين»؛ فقبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أرسل الأمير عبد الله (ولي العهد وقتذاك) رسالة لتحذير الرئيس بوش من أن السعودية والولايات المتحدة على مفترق طرق وقد يذهب كل منهما إلى طريق مختلف، واليوم لن تتردد المملكة في أن «تخاطب الضمير العالمي بكل صراحة ووضوح لتحذره مما سيجرّه على الغرب «تنظيم القاعدة الإسرائيلي» المحتقن

التفاعلات الإقليمية المحيطة بفلسطين تلعب دورًا سلبيًا يخصم من قدرات الشعب الفلسطيني على نيل حريته واستقلاله

بالكراهية، والذي لا يرى في غزة مدنيين يُقتلون، وإنما شعب يستحق العقاب كله»(٣٠).

وإجمالا لما تقدم بشأن أهم المحددات التي أسهمت في التأثير على الموقف السعودي يمكن القول إن السياسة السعودية تأثرت بدرجة كبيرة أثناء حرب غزة برغبتها في الاحتفاظ بعلاقة جيدة مع الإدارتين الأمريكيتين (المنصرفة والجديدة)، وحرصت بالتالي على اعتماد لهجة متزنة أملا فى أن يحمل الرئيس أوباما على عاتقه تفعيل عملية التسوية في المنطقة، ثم يأتي في المقام الثاني تأثير المحدد الإيراني/الشيعي على إثارة مخاوف السعودية من أن تسهم حرب غزة في تعزيز الدور والنفوذ الإيرانيين في المنطقة.

وبينما لم تتخلَ السعودية عن أسس سياستها تجاه القضية الفلسطينية، فإنها لم تساند بشكل واضح حركة حماس أو بقية فصائل المقاومة وإنما بقيت على مسافة بعيدة تدعم صمود الشعب الفلسطيني ماديًا وإعلاميًا، لكن دون أن تقدم دعمًا سياسيًا صريحًا لفصائل المقاومة أثناء حرب غزة أو حتى بعدها. ورغم دعاوى المصالحة العربية التي أطلقتها السعودية، إلا أن المحدد العربي بقي سلبيًا وضعيفًا في هذه الأزمة، لكيلا نقول إنه دفع بالمقاومة الفلسطينية إلى مساحة بالغة الضيق بحيث تجعلها تتفاوض على شروط الرباعية الدولية من موقع ضعف يخلو من أي إسناد عربي.

ولكن تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الوزن النسبي لهذه المحددات تراوح أثناء الأزمة وبعدها، بدرجة تصعّب على المرء أن يحدد أيها كان الأكثر تأثيرًا طيلة الحرب، لا سيما أن هذه الحرب أفرزت تداعيات إقليمية مهمة ما زالت تتفاعل حتى وقت كتابة هذه السطور.

ثانيًا- المراحل التي مرّبها الموقف السعودي الرسمي من حرب غزة:

من نافلة القول تأكيد أن تفاعل السعودية مع أزمة العدوان الإسرائيلي على غزة لم يسر على وتيرة واحدة، كما أن السياسة السعودية لم تقتصر على استخدام أداة واحدة أثناء محاولات معالجة الأزمة التي امتدت لثلاثة أسابيع كاملة، هذا دون الحديث عن تداعياتها المباشرة وغير المباشرة على عدة ملفات عربية وإقليمية تهتم بها السعودية، ومنها: مستقبل عملية

التسوية، وتأثير الأزمة على النظام العربي وحالة العلاقات العربية–العربية، وأدوار القوى الإقليمية وخصوصًا إيران وتركيا، وأخيرًا تأثيرها على حالة العلاقات السعودية–الأمريكية(٣١).

وبغية تسهيل متابعة الموقف السعودي سيتم تناوله في ثلاث مراحل تتسم بالتداخل الشديد، يسبقها توصيف سريع لرد الفعل الأولي الذي امتاز بالارتباك الناجم عن وحشية العدوان الإسرائيلي، ناهيك عما أسهمت الأزمة في كشفه من تناقضات عميقة في طبيعة المواقف العربية من حرب غزة، ومنها الموقف السعودي بطبيعة الحال.

رد الفعل السعودي الأولي: الارتباك سيد الموقف

لقد كان ملاحظًا تأخر التعليق السعودي الرسمي على حرب غزة الذي يمكن وصفه بأنه «غياب مقصود لإخفاء الارتباك الحاصل في الموقف»، خصوصًا إذا استحضرنا سمة المبادرة التي أصبحت تتسم بها سياسة السعودية تجاه القضايا العربية المختلفة بحيث لم تعد المملكة تنتظر في كثير من الأحيان معرفة المواقف العربية الأخرى، فضلا عن الدينامكية التي باتت تتمتع بها الدبلوماسية السعودية في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز(٣٢).

ويمكن أن يتضح ارتباك الموقف أكثر بتحليل افتتاحية صحيفة «الوطن» في اليوم التالي لبدء الحرب الإسرائيلية؛ إذ تجمع الافتتاحية بين توجيه اللوم لإسرائيل والولايات المتحدة، وترى أن التشرذم الفلسطيني وإطلاق الصواريخ قدما الذريعة للعدوان، قبل أن تطالب الدول العربية بالتدخل لوقف العدوان، علمًا بأن المساعي السعودية ركّزت منذ بداية الحرب على التوجه إلى مجلس الأمن (الذي تحظى فيه الولايات المتحدة بحق النقض) وعرقلت انعقاد قمة عربية لبلورة موقف عربي موحد؛ أي أن السعودية ذهبت لساحة ميؤوس منها وأغفلت الساحة العربية التي كان يجب أن تكون الورقة الضاغطة التي ينطلق منها التحرك العربي الخارجي.

وفي هذا السياق ذهبت افتتاحية «الوطن» إلى وصف العملية العسكرية الإسرائيلية بالمشهد المأساوي والمجزرة التي استخدمت فيها إسرائيل طائرات حربية قتالية أمام شعب محاصر، وأكدت الصحيفة أن هذا القصف يجب أن يواجَه بإدانة شديدة من المجتمع الدولي؛ «إذ يقع لوم كبير على الولايات المتحدة كونها تمهّد دومًا لإسرائيل لتبني الخيار العسكري شديد الكثافة كخيار شرعي. فالدبابة في وجه الطفل، والطائرة في وجه العمارات كثيفة السكان أمر لا يقبله منطق أو شرعية إنسانية بكل المقاييس ولا يمكن تصنيف من يقفون خلفه إلا بمجرمي حرب. فحتى الحروب بات لها في زمن الحضارة أخلاقيات يجب التقيد بها».

وبعد أن أشارت الصحيفة إلى أن الحصار الإسرائيلي لغزة الذي باركته الدول الغربية قد أنتج مزيدًا من التشدد في قطاع غزة ولم يؤدِ إلى تغيير في عقلية الناس، قالت «الوطن»: «إن تشرذم الساحة الفلسطينية لعب دورًا كبيرًا في تشجيع إسرائيل على اللعب بالطرفين وإضعاف الجبهة الفلسطينية وتغليب طرف على طرف، مما نتج عنه نزع الإسرائيليين لكل شرعية سياسية أو إنسانية تمثلها حماس وقيامهم بقصف كامل القطاع كمعاقبة لكل أهل غزة. وقد مثّلت الصواريخ الفلسطينية خيط الخلاص الوهمي والنجاة للحكومة الإسرائيلية الضعيفة. وكلما زاد تشدد الإسرائيليين في القصف والضرب زادت أرصدتهم السياسية، ولذلك جاء التصريح بأن هذه الضربة ليست سوى الافتتاحية. فالإسرائيليون الذين كانوا يعانون في جبهتهم الداخلية النزاع بين المستوطنين والحكومة بخلاف التخبط السياسي العام، بات لهم اليوم قضية يوحدون الصف نحوها. وهنا يجب أن يتحرك العالم العربي للتدخل لأن هذا العدوان على غزة لن يتوقف قريبًا من جهة الإسرائيليين»(٣٣).

المرحلة الأولى

وفيها برزت عدة نقاط كانت تعكس تريث السعودية قبل اتخاذ موقف واضح من الأزمة، وذلك انتظارًا لاستكمال اتضاح عناصر الأزمة وآفاق حلها، مع تحليل البدائل المتاحة أمام السياسة السعودية التي يبدو أنها آثرت منذ بداية الأزمة الاكتفاء بخيارات الحد الأدنى من الحركة انتظارًا لما ستفعله إدارة الرئيس باراك أوباما بعد تسلمها مقاليد الحكم.

وفي هذا السياق يمكن إدراك معنى الخطوات التي اتخذتها السعودية في هذه المرحلة، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- إطلاق حملة تبرعات شعبية عاجلة في عموم مناطق المملكة بأمر من الملك عبد الله الذي عهد إلى الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية بذلك ليكون المشرف العام على «الحملة الشعبية السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني». وقد بدأت الحملة في ٢٠٠٩/١/٣ عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، والتليفزيون السعودي بخاصة الذي استعان بسبعة وعشرين من العلماء والكتّاب والصحفيين للمساهمة في الحملة على مدى ساعات البثّ، كما وجّه وزير الداخلية أمراء المناطق لحثّ المواطنين ورجال الأعمال على المساهمة الفاعلة في دعم الحملة ومساعدة المتضررين(٣٤).

وكان الملك عبد الله قد تبرع بمبلغ ثلاثين مليون ريال سعودي لصالح حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني بغزة(٣٥).

٢- منع تسيير أي مظاهرات للتنديد بالعدوان على غزة، والقبض على من يحاول أن يتظاهر. وكانت السلطات السعودية قد ألقت القبض على متظاهرين خرجوا في مدينتَيْ القطيف وصفوى في ثلاث تظاهرات شعبية مؤيدة لأهالي غزة في وجه الحصار والعدوان الإسرائيلي، ثم عادت وأفرجت عن المعتقلين بالتزامن مع إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار (في ٢٠٠٩/١/١٧). وقد رحّبت «لجنة حقوق الإنسان أولا» بالإفراج عن المعتقلين لكنها عبّرت عن القلق العميق لوقوع الاعتقال أصلا، كما عبّرت عن «الاحتجاج على محتوى التعهد الذي وقعه المفرج عنهم كون هذا التعهد يعتبر بصياغته غير قانوني، ويجب ألا يُستخدم ضد من أُطلق سراحهم مستقبلا»(٣٦).

٣- باستثناء معارضة السعودية خيار انعقاد قمة عربية طارئة لمناقشة مسألة العدوان على غزة، ومعارضتها استخدام سلاح النفط، كان من الواضح أن السياسة السعودية في محاولاتها التعامل مع الحرب كانت مستعدة للتعامل بانفتاح مع جميع الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة؛ إذ لم تشأ الرياض أن تغلق السبيل أمام أي جهود تُبذل للتحرك في سبيل وقف العدوان على غزة ومعالجة آثاره.

وفي هذا السياق استقبل الملك عبد الله العديد من الشخصيات السياسية والقيادات الفكرية الزائرة للمملكة العربية السعودية؛ ففي ٣ من يناير ٢٠٠٩ بحث خادم الحرمين الشريفين (في قصره بالرياض) مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ما يتعرض له قطاع غزة من عدوان إسرائيلي. كما تناولت المباحثات الجهودَ العربية والإسلامية المبذولة لإلزام إسرائيل بإيقاف عدوانها على أبناء الشعب الفلسطيني ومقدراته، والعمل على تحقيق السلام الدائم والشامل في المنطقة وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وكذلك إيجاد الظروف الطبيعية لتحقيق الوحدة الفلسطينية(٣٧).

كما استقبل الملك عبد الله بن عبد العزيز يوم ٢٠٠٩/١/٤ في الديوان الملكي بقصر اليمامة وفد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين برئاسة الشيخ يوسف القرضاوي. وقد أثنى الملك على الجهود التي يقوم بها الاتحاد والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها. وأكّد الملك «أنه مع كل جهد أمين مخلص يهدف إلى توحيد كلمة الأمة ويرص صفوفها ويدفعها إلى العمل المثمر. وكذلك توحيد كلمة أبناء الشعب الفلسطيني وقياداته، ودفع العدوان الظالم الذي يتعرضون له، وتحقيق السلام العادل في المنطقة»(٣٨).

٤- الاعتراض الضمني على عقد قمة عربية طارئة لغزة، وتفضيل الإطار الدولي لحل الأزمة ودعم خيار الذهاب إلى

بدأت السياسة السعودية السير في سياسة المصالحات العربية التي اتضح لاحقًا أنها محدودة الأفق والفاعلية

مجلس الأمن، كما سلف القول. وهو أحد أوجه القصور الرئيسية التي شابت الموقف السعودي إذ كان البعض يعلق أملا على موافقة السعودية على انعقاد قمة عربية طارئة لمناقشة موضوع غزة، لكن يبدو أن مصر نجحت في إقناع المملكة بعدم جدوى مثل هذه القمة.

٥- رفض استخدام سلاح النفط لاسيما دعوة أحد القادة العسكريين الإيرانيين للدول الإسلامية في ٢٠٠٩/١/٤ بقطع صادرات النفط عن مؤيدي إسرائيل ردًا على الحرب الإسرائيلية على غزة؛ فالنفط سلعة يمكن أن تمثل ضغطًا على المؤيدين الأوروبيين والأمريكيين لإسرائيل في حربها غير المتكافئة على غزة. لكن الوزير سعود الفيصل رفض هذه الدعوة وأوضح في مؤتمر صحفي (في السابع من يناير) في رده على سؤال بأن إيران قد دعت الدول الإسلامية إلى استخدام صادرات البترول وسيلةً حتى تمارس الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضغوطًا على إسرائيل لوقف ما يجري في غزة، قال الأمير سعود الفيصل: «أمل أنهم لا يعنون صبَّ البترول على النار، والشيء الأهم أن البترول ليس سلاحًا. لا يمكنك عكس نزاع باستخدام البترول. كيف يمكنك فعل ذلك؟ هل تُوقِف إنتاج البترول لغرض ممارسة الضغط على أناس؟ أنت ستعاني بقدر ما يعاني أي شخص آخر. منتجو البترول يريدون دخلا من ذلك للقدرة على بناء بلدانهم من هذا المصدر. نحن لن نقوم باستخدام البترول سلاحًا، وأعتقد وخاصة في هذا الوقت أن استخدام البترول كسلاح فكرة قد ولّت وأصبحت من الماضي»(٣٩).

وبعدها بأيام قال أحمدي نجاد ردًا على سؤال في مؤتمر صحفي عما إذا كان يدعم دعوة القائد العسكري الإيراني لفرض حظر نفطي على مؤيدي إسرائيل: «أعتقد أنه اقتراح جيد إذا تعاونت الدول العربية. لا يمكن إعطاء النفط لدول تحوله إلى رصاصة أو صاروخ أو قنبلة على رؤوس أهل غزة». وأضاف: «لكن مثل هذا الشيء ليس على جدول الأعمال بعد»(٤٠).

المرحلة الثانية

ويمكن وصفها بأنها مرحلة الدبلوماسية النشيطة من خلال السعي لاستصدار قرار من مجلس الأمن والعمل على عرقلة الاقتراح السوري-القَطري بعقد قمة عربية طارئة لمناقشة سبل وقف العدوان على غزة. وبرزت فيها عدة خطوات رئيسية:

١- الاستمرار في شرح الموقف السعودي عبر الكثير من التصريحات والتعليقات الصادرة عن مسؤولين أقل من مستوى الملك؛ ففي افتتاح منتدى الخليج ٢٠٠٩ (الذي نظمه كل من معهد الدراسات الدبلوماسية التابع للخارجية السعودية، ومركز الخليج للأبحاث بدبي) ألقى نزار عبيد مدني كلمة الوزير سعود الفيصل، وجاء فيها أن السلام لن يتحقق حين تعتبر إسرائيل - كما حصل ويحصل مرارًا وتكرارًا- بأن إراقة المزيد من الدماء الفلسطينية الطاهرة تُعد من آليات المزايدات الانتخابية بين الأحزاب الإسرائيلية. فالسلام لن يتحقق بفرض العقوبات والاشتراطات على الشعب الرازح تحت نير الاحتلال في حين يتم إعفاء إسرائيل من أى تبعات رغم مخافتها لأبسط قواعد وقرارات القانون الدولي[٤١].

٢- التركيز على استصدار قرار من مجلس الأمن لوقف العدوان، لكن القرار ١٨٦٠ لم يصدر بالفعل إلا بعد قرابة أسبوعين من العدوان. يُضاف إلى ذلك أن هذا القرار الصادر في ٨ من يناير ٢٠٠٩ (الذي لم تلتزم به إسرائيل بمبرر أن اعتبارات أمنها وليس القرارات الدولية هي التي تملي عليها سلوكها) قد عمّق من مأزق النظام العربي في تعامله مع العدوان على غزة، ووضعه من جديد أمام أهمية البحث عن بدائل جديدة للحركة[٤٢].

ويبدو أن البديل الذي وقع عليه الاختيار على الصعيد العربي كان هو الاستمرار في الضغط على المقاومة الفلسطينية لكي تعيد تكييف مواقفها مع المطالب الإسرائيلية والغربية عمومًا، بالتوازي مع تنسيق الدول العربية جهودها الدبلوماسية لإقناع الرئيس أوباما بالإعلان عن دعم إدارته لحل الدولتين بمجرد تسلمه السلطة.

٣- عدم الاستجابة للدعوة القَطرية-السورية بعقد قمة عربية طارئة، رغم مواصلة الدولتين مساعيهما في هذا الاتجاه واقتراح قطر في ١١ يناير عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب (نظرًا لرفض إسرائيل الامتثال لقرار مجلس الأمن)، وكان الهدف من الاجتماع هو دراسة تقرير اللجنة الوزارية العربية عن مهمتها في مجلس الأمن والتشاور حول الخطوات التي ينبغي اتخاذها لمواجهة استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة[٤٣].

وقد استمر الموقف السعودي رافضًا عقد القمة الطارئة في الدوحة وانتقدها وزير الخارجية سعود الفيصل بعد انعقادها قائلا: «إنه كان يكفينا الانشقاق الفلسطيني، بدلا من الانشقاق العربي، الذي يمر بمرحلة مراهقة، وهذه ليست أول مرة يحدث فيها هذا»، معتبرًا أن قمة الكويت تشكل فرصة أمام الجميع لإنهاء حالة الفوضى الراهنة[٤٤].

٤- العمل على تفادي حدوث انفراط أكبر في الموقف الخليجي بسبب الخلاف السعودي-القطري؛ ففي ١٤ من يناير ٢٠٠٩ دعا العاهل السعودي إلى عقد قمة خليجية طارئة في الرياض لمناقشة الهجوم الإسرائيلي على غزة، وذلك استباقًا لقمة غزة الطارئة في الدوحة التي دعت قطر لعقدها في ١٦ من يناير ودار بسببها نزاع دبلوماسي عربي انتقل إلى الساحة الإعلامية وشهد مساجلات علنية بين المسؤولين العرب[٤٥].

٥- استقبال الملك مبعوث اللجنة الرباعية الدولية الخاص إلى الشرق الأوسط (رئيس الوزراء البريطاني السابق) توني بلير في الرياض، والتباحث معه في أوضاع قطاع غزة وضرورة إيقاف العدوان الإسرائيلي المستمر، الذي خلّف آلاف القتلى والجرحى من أبناء الشعب الفلسطيني في غزة[٤٦].

المرحلة الثالثة:

التي هيمنت عليها محاولات السعودية لمعالجة تداعيات الحرب على الوضعين العربي والإقليمي، وهي أكثر المراحل نشاطًا في سياق تفاعلات السياسة السعودية مع حرب غزة وتداعياتها. وتبدأ هذه المرحلة من لحظة إلقاء الملك عبد الله بن عبد العزيز كلمته في افتتاح قمة الكويت ١٩ من يناير ٢٠٠٩ التي جاء فيها:

«إن على إسرائيل أن تدرك أن الخيار بين الحرب والسلام لن يكون مفتوحًا في كل وقت وأن مبادرة السلام العربية المطروحة على الطاولة اليوم لن تبقى على الطاولة إلى الأبد... إننا -قادة الأمة العربية- مسؤولون جميعًا عن الوهن الذي أصاب وحدة موقفنا وعن الضعف الذي هدّد تضامننا.. اسمحوا لي أن أعلن باسمنا جميعًا أننا تجاوزنا مرحلة الخلاف وفتحنا باب الأخوة العربية والوحدة لكل العرب دون استثناء أو تحفظ... أعلن نيابة عن أشقائكم شعب المملكة العربية السعودية عن تقديم ألف مليون دولار مساهمةً في البرنامج المقترح من هذه القمة لإعادة إعمار غزة مدركًا في الوقت نفسه أن قطرة واحدة من الدم الفلسطيني أغلى من كنوز الأرض وما احتوت عليه»[٤٧].

وفي سياق هذا التوجّه رفعت السياسة السعودية شعار «دفن الخلافات العربية» وبدأت السير في سياسة المصالحات العربية (التي اتضح لاحقًا أنها محدودة الأفق والفاعلية، وإن كانت منعت تردي الوضع العربي إلى قاع أعمق مما كان عليه أثناء حرب غزة). ويمكن هنا رصد الآتي:

١- الدعوة إلى تحرك عربي ودولي للتحقيق في جرائم إسرائيل في قطاع غزة؛ ففي جلسة مجلس الوزراء السعودي بالرياض في ٢٠٠٩/١/٢٦ دعا المجلس لإجراء تحقيق واسع في جرائم إسرائيل وقتلها وإصابتها الآلاف من الأبرياء العزل في قطاع

غزة والتدمير الإجرامي الواسع للممتلكات والبنى التحتية فيه. وأكد المجلس أنه «كان أمام إسرائيل فرصة للسلام عبر المبادرة العربية التي طُرحت خلال قمة بيروت عام ٢٠٠٢». مذكرًا بما قاله خادم الحرمين من «أن تلك المبادرة المطروحة على الطاولة اليوم لن تبقى على الطاولة إلى الأبد»(٤٨).

٢- في إطار تحقيق المصالحة الفلسطينية وإبعاد القضية الفلسطينية عن سياسة المحاور الإقليمية، بدأت القاهرة والرياض تحركًا منسقًا تتناغم فيه العاصمتان وتتقاسمان الأعباء والمهام. وعلى حين أكد بيان مجلس الوزراء السعودي في ٢/٢/ ٢٠٠٩ أن خدمة القضايا العربية تقتضي نبذ سياسة المحاور والتنبه للأطماع الإقليمية التي «تتستر وراء الادعاء بدعم قضايا العرب والمسلمين»، شهدت القاهرة في اليوم ذاته اجتماعًا ثلاثيًا جمع الرئيسين المصري حسني مبارك والفلسطيني محمود عباس مع وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، الذي مهّد لاجتماع أبوظبي.

٣- الإصرار العربي على توجيه رسائل إلى إيران في الاجتماع الوزاري العربي في أبوظبي ٢٠٠٩/٢/٣، الذي خُصص لمناقشة مستجدات المصالحة العربية وعكس إصرارًا عربيًا على سحب القضايا العربية من إيران وتحذيرها من توظيف القضايا العربية، إضافةً لبحث أفكار المبعوث الأمريكي الجديد لعملية التسوية السيناتور جورج ميتشيل والعودة إلى المراهنة على إحياء عملية التسوية(٤٩).

٤- في سياق تنفيذ سياسة المصالحات العربية جرى تنشيط التفاعلات السعودية-السورية من خلال عدد من الزيارات والاتصالات الدبلوماسية وتبادل الرسائل بين القيادتين السعودية والسورية. وتأتي في هذا الإطار زيارة رئيس الاستخبارات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز في ٢٠٠٩/٢/١٥ إلى دمشق، ثم زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى الرياض في ٢٠٠٩/٢/٢٤، ثم زيارة وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إلى دمشق في ٢٠٠٩/٣/٤(٥٠).

٥- التنسيق المتواصل مع مصر وتأكيد الدعم السعودي للجهود المصرية في تحقيق المصالحة الفلسطينية؛ فقد أرسل الملك عبد الله بن عبد العزيز رسالة إلى الرئيس مبارك في مارس ٢٠٠٩ بهذا المعنى. وتكتسب الرسالة أهميتها بعد الانتقادات التي وُجهت إلى مصر أثناء حرب غزة وبعدها من عدة اطراف عربية وإقليمية. وقد رأى البعض فيها أنها تضع الأمور في نصابها وتعكس ثلاث حقائق مترابطة؛ الأولى: ترسُّخ منطق الدولة القوية في كلا البلدين وقدرتهما على تعبئة مواردهما في الاتجاه الذي تريده القيادة

لا تجب قراءة الدور السعودي تجاه حرب غزة أو بعدها بمعزل عن سياق الأوضاع المتدهورة للنظام العربي

السياسية. والثانية: قدرة النظامين على التصرف بموازين تحمي الأوطان وتدافع عنها ولا تدفعها إلى موارد التهلكة دون الالتفات إلى الشعارات الحماسية، والعنتريات الكلامية. والثالثة: الإيمان الكامل بإمكانية تحقيق الأهداف العربية المشروعة من خلال الارتباط بالعالم وليس بالعزلة عنه، والاشتباك مع الإقليم وليس الدخول في مواجهة معه، والعلم الكامل بأن القوة المسلحة هي دائمًا آخر الأوراق وليست أولها، وهي أوراق لا تُستخدم لتسجيل النقاط، أو لصناعة انتصارات وهمية، وإنما هي امتداد للسياسة لتغيير أمر واقع غير مقبول وغير قابل للاستمرار(٥١).

٦- تركيز الخطاب السعودي على «الشرعية العربية» وضرورة احترامها في رسالة موجّهة لإيران أولا ولحزب الله وحركة حماس ثانيًا. وفي هذا السياق قال وزير الخارجية سعود الفيصل في مؤتمر صحفي عقده بعد اجتماعه في الرياض مع وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي في ٢٠٠٩/٣/١٥ إن التأييد الإيراني للقضايا العربية محل تقدير، لكنه طالب بأن يكون ذلك الدعم عبر بوابة «الشرعية العربية» ومنسجمًا مع مواقفها(٥٢).

وقد سلفت الإشارة إلى موقف السعودية من خلية حزب الله في مصر التي اكتُشفت في أبريل ٢٠٠٩، الأمر الذي اعتبرته افتتاحية صحيفة «الوطن» السعودية تجاوزًا لخطوط السيادة الوطنية المصرية دون استئذان، وأنه «إذا كان الحزب يريد فعلا مساعدة الفلسطينيين فعليه أن يطرق الباب من بابه، وأن يخاطب الحكومة المصرية على الملأ، وأن يعمل يدًا بيد معها. ولكن أن يتم الأمر بالطريقة التي تم بها فهو أمر يثير الريبة والشك وينتقص كثيرًا من سيادة الدول التي يجب أن تحظى بحرمة واحترام كبيرين، فهي خط أحمر لن يسبب اجتيازه سوى خلق الفوضى»(٥٣).

وبشكل عام يمكن القول إن دول «الاعتدال» قد انتقلت بعد حرب غزة من التصدي للدعاية الإيرانية ضدها إلى محاولة عزلها، عبر عدة آليات: المصالحات العربية، محاصرة النفوذ الإيراني في العراق عبر العودة العربية إلى احتضانه، الرد الحازم على ادعاءات إيران التاريخية في البحرين، التشجيع العربي لتركيا لكي تقوم بدور أكبر في قضايا المنطقة؛ سعيًا وراء موازنة النفوذ الإيراني(٥٤).

ثالثًا: الموقف السعودي غير الرسمي

كما تقدم يثير التمييز بين الموقفين الرسمي وغير الرسمي بعض الإشكال في الحالة السعودية، خصوصًا فيما يتعلق بفتاوى وآراء العلماء من خارج المؤسسة الدينية الرسمية.

فهناك مثلا فتوى الداعية السعودي د. عوض القرني في ٢٠٠٨/١٢/٢٧ بأن «المصالح وكل ما له صلة بإسرائيل هو هدف مشروع للمسلمين في كل مكان، وأن المسلمين يدفع بذمتهم أدناهم، وهُم يَدٌ على من سواهم». كما قال في فتواه: «لن تتحقق معاني أحاديث الجسد الواحد والبنيان المرصوص إلا بهذه التحركات.. ويجب أن يكونوا (الإسرائيليون) أهدافًا، وتسيل دماؤهم كما تسيل دماء إخواننا في فلسطين، ويجب أن يمسّهم القرح أكثر مما مسّ إخواننا من القرح»(٥٥).

وقد أثارت هذه الفتوى إشكالا أودى بصاحبها إلى الاعتقال، كما أثارت اعتراضًا من الشيخ يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين؛ إذ قال: «إن هذه الأمور تخضع للسياسة الشرعية ولا ينبغي أن يفتي فيها فرد بمفرده.. هذه الفتاوى يجب أن تدرسها الجهة المسؤولة؛ لأنها قد تضرُّ أكثر مما تنفع». وفيما يتعلق بطرق نصرة الفلسطينيين في غزة، أوضح رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين أن «كل شيء نراه في صالح القضية الفلسطينية نقوم به، لكن هناك ما يمكن تأجيله أو منعه نهائيًا»(٥٦).

بيد أن الإشكال ليس في مثل هذه الفتوى التي تبدو واضحة المضمون، كما أن صاحبها ليس محسوبًا على المؤسسة الدينية الرسمية، وإنما في بعض البيانات الأخرى التي اتخذت شكل النصيحة للرئيس المصري محمد حسني مبارك، الذي دعاه فيه إلى نصرة أهالي غزة الذين يتعرضون لقصف إجرامي من قِبل قوات الاحتلال.

فقد وجّه الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين (عضو اللجنة الدائمة للإفتاء سابقًا) بيانًا للرئيس المصري جاء فيه:

«وحيث إن المسلمين يجب عليهم أن يرحموا إخوانهم (يقصد أهل غزة)، وأن يمدوا لهم الصلة، ويساعدوهم، فإن على حاكم مصر مسؤولية كبيرة، حيث إنهم مجاورون له، وأنهم من العرب المسلمين، وأنهم لا يلجئون إلى مصر إلا هربًا من الأذى والقتل، فالمطلوب من حاكم مصر أن يتقبلهم وأن ينقذهم من هذا الهلاك وهذا الظلم الشديد بما يقوم في قلبه وقلوب من حوله من الرحمة؛ فإن الرحمة لا تُنزع إلا من قلب شقي.. من الواجب على حاكم مصر أن يساعدهم ولو بتقبُّل اللاجئين الذين يهربون من القتل والأذى، وتقبُّل الجرحى لعلاجهم، وما في الإمكان من مساعداتهم المالية، فقد تبرع خادم الحرمين الملك عبد الله آل سعود وولي عهده الأمير سلطان بن عبد العزيز بمبلغ أربعين مليون ريال لإغاثة هؤلاء المنكوبين، وجمع من المواطنين ما يزيد على تسعين مليون ريال سعودي»(٥٧).

ووجه الإشكال في هذا البيان هو مقارنته بين الموقفين السعودي والمصري من الأحداث، كأنما يقول إن المملكة استنفدت ما في وسعها في دعم أهالي غزة، وعلى مصر أن تضطلع بدورها أيضًا. وهي قد تكون رسالة من النظام السعودي، لكن جرى التعبير عنها عبر هذه القناة تفاديًا للحرج الرسمي الذي قد ينشأ عنها. خصوصًا بعد الدعم الذي تلقاه الملك عبد الله بن عبد العزيز من الفقهاء والعلماء المجتمعين في مجمع الفقه الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمكة المكرمة (الذي عقد مؤتمرًا بالتزامن مع القمة الاقتصادية العربية في الكويت).

وقد أشاد هؤلاء العلماء بنهج خادم الحرمين الشريفين في مواجهة الخلل السياسي والديني برؤية واضحة وشجاعة أثلجت الصدور، وكانوا في هذا يشيرون إلى خطاب الملك في قمة الكويت الذي دعا إلى المصالحة العربية(٥٨).

وإجمالا يمكن القول إن مواقف العلماء السعوديين من حرب غزة كشفت عن تأييد السياسة الرسمية السعودية والإشادة بها ورفض المزايدة عليها مثلما فعل تنظيم القاعدة. وردًا على الدعوة التي وجّهها زعيم التنظيم أسامة بن لادن ونائبه أيمن الظواهري للجهاد في قطاع غزة، وصف الأستاذ بالمعهد العالي للقضاء السعودي الدكتور محمد بن يحيى النجيمي في برنامج «أهلنا في غزة» الذي تبثه قناة المجد الفضائية السعودية هذه الدعوة بأنها «دعوة مشبوهة» لأنهما يستغلان الموقف، و«كلامهما مضرٌّ بالمجاهدين فيجب ألا يلتفتوا إليهما»(٥٩).

أما على الصعيد الشعبي؛ فقد سمحت السلطات السعودية لاتحاد الطلاب في كليتي إدارة الأعمال والهندسة وتقنية المعلومات بجدة بالتعاون مع الندوة العالمية للشباب الإسلامي بتنظيم أنشطة مختلفة تحت عنوان «لا عِزة بدون غزة»، شملت أسبوعًا للتضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة والعديد من الفعاليات كان أبرزها عرض أفلام ومقاطع حديثة للمذابح التي تعرّض لها أهالي غزة، ومحاضرات عن فلسطين وتاريخها وعملية احتلالها. هذا فضلا عن توزيع الزي الفلسطيني وميداليات تحمل خريطة فلسطين، وقد حرص عميد كلية إدارة الأعمال حسين العلوي على تأكيد أن «الفعاليات تأتي في إطار الحملة التي دعا إليها الملك عبد الله بن عبد العزيز للوقوف مع أبناء الشعب الفلسطيني ودعمهم في مواجهة هذا العدوان»(٦٠).

بالإضافة إلى ذلك، أعلن عدد من المدوِّنين السعوديين الحدادَ من أجل ضحايا غزة، ووضعوا مكان صفحاتهم الرئيسة لوحة سوداء كُتب أسفلها «لأجلك ياغزة» أو صورةً لفتى ملثم أعلاها علم السعودية وأسفلها كلمة غزة(٦١).

رابعًا: خاتمة

بعد استعراض جوانب الموقف السعودي من حرب غزة، والمحددات المحيطة به والمراحل التي مرّ بها، يمكن هنا إبراز بعض النتائج:

١- لم تستطع السعودية اتخاذ موقف فعّال أثناء حرب غزة، وإن لم ينحدر الموقف كما حدث إبان حرب لبنان ٢٠٠٦، ربما بسبب غياب العنصر المذهبي. ولكن مع ذلك، وفي حال استبعدنا الموقف الرسمي من تقييمنا لا يبدو تفاعل السعودية مع حرب غزة ضعيفًا أو غائبًا، بل على العكس لعل في المواقف غير الرسمية ما يعكس حيوية ستتضح على الأغلب بصورة أوضح مستقبلا.

٢- فضّلت الدبلوماسية السعودية أن تلوذ بالصمت أول الأزمة، ثم أصرت على اختزال التحرك العربي في الذهاب إلى مجلس الأمن، ثم اجتهدت لإضعاف قمة غزة الطارئة، ثم عادت لأخذ زمام المبادرة على الصعيد العربي بتدشين سياسة «مصالحات شكلية» لمنع انفراط الموقف العربي أكثر فأكثر.

٣- من المستبعد أن تسحب السعودية مبادرة السلام العربية على الأقل في فترة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ومن المتوقع أن تستمر في مناشدة الأطراف الدولية اعتماد المبادرة ضمن أسس حل الصراع العربي-الإسرائيلي.

٤- عبّرت حالة الإفتاء السعودية عن درجة من التفاوت، واتسقت أكثر الفتاوى مع الموقف الرسمي، وابتعد بعضها عنه لكن دون الوصول إلى حد التصادم معه. وغاب الشارع عن الفعل بقرار رسمي صارم، ما خلا في مسألة التبرعات والأنشطة الطلابية المقيدة.

ربما يمكن القول إن السعودية آثرت أثناء حرب غزة وبعدها اتخاذ أقل الخيارات كلفة، وإن حاولت بعد انتهاء الحرب وتولي الإدارة الأمريكية الجديدة أن تقوم بتنشيط حركتها الدبلوماسية في اتجاهات عدة.

ومهما يكن من أمر، فليس من المتوقع أن تتخلى السعودية عن دعم القضية الفلسطينية بوجه عام، لكن هذا الدعم تحيط به إشكاليات جمّة، ليس أقلها ما شهدناه أثناء حرب غزة خصوصًا بالنسبة للحصار الإسرائيلي الصارم المفروض على قطاع غزة. كما أن انهيار اتفاق مكة في يونيو ٢٠٠٧ لا يزال يقيد حركة السياسة السعودية في هذا الصدد.

وعلى أي حال، لا يجب قراءة الدور السعودي أو السياسة السعودية تجاه حرب غزة أو بعدها بمعزل عن سياق الأوضاع المتدهورة للنظام العربي، بتأثير عدة متغيرات يأتي على رأسها ما تسببه حالة الفوضى شبه الكاملة في العراق على مجمل الوضع العربي وعلى تعمُّق الخلافات العربية- العربية، وما يرتبط بذلك من محاور إقليمية والأخطار المتوقعة على منطقة الخليج والوطن العربي بكامله في حال توجيه ضربة إسرائيلية أو أمريكية لإيران.

لذا فإن القائلين بأن مركز الثقل في اهتمام النظام العربي وأزماته قد انتقل إلى العراق ومحيطه المباشر لا يبتعدون كثيرًا عن الحقيقة، وإن كانت القضية الفلسطينية تستعيد في بعض الأحيان شيئًا من مكانتها المركزية بالنسبة للنظام العربي في ظل أحداث معينة مثل التعديات على المسجد الأقصى أو تنفيذ قوات الاحتلال مجازر ضد المدنيين الفلسطينيين. لكن هذه الحالة مؤقتة بطبيعتها سرعان ما تزول بعد انتهاء زخم الحدث وضجيجه الإعلامي.

وختامًا يجدر تأكيد حقيقة أن السياسة السعودية تتحرك في إطار نمط من الفاعلية المحدودة وردود الفعل القائمة على التكيف مع السياسة الأمريكية ومحاولة التأثير عليها في الحدود المتاحة. ومع التسليم بأن حجم الدور السعودى يتصاعد عربيًا، إلا أن المملكة لا تستطيع بمفردها رفع النظام العربي أو فرض التسوية على إسرائيل، مما يعني أن الجهود العربية لإحياء عملية التسوية تدور في حلقة مفرغة. وما لم تتبصر الدول العربية أمورها جيدًا، فإن عليها أن تتوقع موجات أخرى من العدوان الإسرائيلي تبدو أقسى بكثير من الحرب الهمجية على غزة، رغم بشاعة هذه الأخيرة وقسوتها.

الهوامش:

(١) راجع: د. مصطفى علوي، التعريف بظاهرة الأزمة الدولية والتطبيق على أزمات الصراع العربي-الإسرائيلي، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ١٩، يناير ١٩٨٧، ص ١٥٧.

(٢) د. عمر الحضرمي، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية، عمّان: دار الفتح، ٢٠٠٢، ص ٩٢-٩٥.

(٣) راجع: د. مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة: عبد الإله النعيمي، بيروت: دار الساقي، ط٢، ٢٠٠٥، ص١٨٤.

(٤) د. جورج قرم، انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق ١٩٥٦- ٢٠٠٦، ترجمة: د. محمد علي مقلد، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦، ص٢٣٧.

(٥) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، القاهرة ٢٠٠٨، ص١٢٦.

(٦) انظر: د. مضاوي الرشيد، مصدر سابق، ص ١٨٦-١٨٧.

(٧) راجع: «نداء للملك عبد الله بن عبد العزيز يدعو فيه الفرقاء الفلسطينيّن إلى لقاء عاجل في مكة للبحث في الخلاف بينهم»،

الرياض ٢٠٠٧/١/٢٨ في: مجلة الدراسات الفلسطينيّة، العدد٦٩، شتاء ٢٠٠٧، ص١٩٤.

(٨) مسعود صبري، فتاوى غزة.. تراجعت مصر وظهرت السعودية، بوابة مدارك ٢٠٠٩/٣/٢١، إسلام أون لاين على الرابط:

http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1236509156954&pagename=Zone-Arabic-MDarik/MDALayout&ref=body#***1

(٩) نقلا عن: د. حسن أبو طالب، الدور السعودي.. حدود الاشتباك مع شأن معقد، السياسة الدولية، العدد ١٧٠، أكتوبر ٢٠٠٧، ص١٢٠.

(١٠) راجع تصريحات سعود الفيصل في: صحيفة الوطن (السعودية) ٤ من المحرم ١٤٣٠هـ الموافق ١ من يناير ٢٠٠٩م، العدد (٣٠١٦).

(١١) المصدر السابق.

(١٢) راجع: صحيفة الحياة (لندن) ٢٠٠١/٤/٣٠، العدد ١٣٩٢٤.

(١٣) انظر: متروك هايس الفالح، التحولات في العلاقات العربية–العربية (١٩٩٦–١٩٩٧): دراسة مقارنة في الإدراك للنخب العربية الحاكمة المحورية، المستقبل العربي، العدد ٢٢٠، يونيو ١٩٩٧، ص ٢٤.

(١٤) نقلا عن: د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرر)، حال الأمّة العربية ٢٠٠٨– ٢٠٠٩: أمة في خطر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩، ص ٩٦.

(١٥) رأي الوطن، انعكاسات خطوة حزب الله الأخيرة في مصر، صحيفة الوطن (السعودية) ٢٣ من ربيع الآخر ١٤٣٠ الموافق ١٩ من أبريل ٢٠٠٩ العدد ٣١٢٤.

(١٦) للمزيد من التفاصيل راجع: خليل العناني، الموقف السعودي من الحرب، في: عبد المنعم المشاط وناهد عز الدين (محرران) تداعيات الحرب الإسرائيلية– اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨، ص٥٣٠–٥٣٢.

(١٧) انظر: د. جورج قرم، مصدر سابق، ص٥٨٩ وص٦٩٠.

(١٨) يتحفظ الباحث على مفهومي «الممانعة» و«الاعتدال» خصوصًا أن حرب غزة أثّرت على مضمون المفهومين من خلال الحراك الذي بدا في مواقف بعض الدول العربية بحيث أضحت (على الأقل وقت العدوان) أكثر قربًا في خطابها السياسي من منطق ما يسمى «محور الممانعة»، وبصفة خاصة قطر والجزائر وموريتانيا، كما حرصت كل من عُمان والأردن على تمييز مواقفهما عن مواقف ما يسمى «محور الاعتدال». راجع في ذلك: د. وحيد عبد المجيد، التفاعلات العربية–الإقليمية تجاه الحرب على غزة، في: «غزة ٢٠٠٩. إعادة النظر في خيارات الصراع (ملف)، السياسة الدولية، العدد ١٧٦، أبريل ٢٠٠٩، ص ٨١.

(١٩) جميل هلال، بعد الحرب: فلسطين بحاجة إلى بنية سياسية جديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٧، شتاء ٢٠٠٩، ص ٣٩.

(٢٠) مداخلة فواز طرابلسي، في: ندوة «الحرب الإسرائيلية على غزة: آراء في العدوان وتداعياته»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٧، شتاء ٢٠٠٩، ص ٢٥.

(٢١) بتصرف عن: د. وحيد عبد المجيد، مصدر سابق، ص٨٠–٨١.

(٢٢) نقلا عن: جميل هلال، بعد الحرب: فلسطين بحاجة إلى بنية سياسية جديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٧، شتاء ٢٠٠٩، ص ٤٨.

(٢٣) راجع: د. مدحت أحمد حماد، الوضع الإقليمي وتأثيره على حل وتعقيد الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، في: العدوان الإسرائيلي على غزة ورؤى الأطراف المعنية من عملية التسوية (ملف)، شؤون خليجية، العدد ٥٦، شتاء ٢٠٠٩، ص٨١–٩٢، خصوصًا ص ٨٤.

(٢٤) د.أحمد يوسف أحمد، تآكل الدور المصري في النظام العربي، مجلة الدراسات الفلسطينية، صيف ٢٠٠٧، ص٦٨.

(٢٥) نقلا عن: صحيفة القدس العربي ٢٠٠٩/١/١٦ – تركي الفيصل، الصبر السعودي بدأ ينفد، صحيفة الوطن (السعودية) ٢٧ من المحرم ١٤٣٠هـ الموافق ٢٤ من يناير ٢٠٠٩م، العدد (٣٠٣٩).

(٢٧) صحيفة القدس العربي ٢٠٠٩/١/١٦.

(٢٨) راجع: صحيفة الشرق الأوسط ٦ من فبراير ٢٠٠٩، العدد ١١٠٢٨.

(٢٩) المصدر السابق.

(٣٠) نقلا عن: جمال أحمد خاشقجي، انتظروا ما بعد القمة الطارئة، صحيفة الوطن (السعودية) ١٩ من المحرم ١٤٣٠هـ الموافق ١٦ من يناير ٢٠٠٩م، العدد (٣٠٣١).

(٣١) للاطلاع على بعض تداعيات حرب غزة على المنطقة العربية راجع على سبيل المثال: د. حسنين توفيق إبراهيم، العدوان الإسرائيلي على غزة: قراءة أولية في الآثار والتداعيات، كراسات استراتيجية، العدد ١٩٧، مارس ٢٠٠٩، (تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام)، وأيضًا: أمجد أحمد جبريل، تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة: نمط جديد من التفاعلات في المنطقة أم استمرار الوضع السابق؟، شؤون عربية، العدد ١٣٧، ربيع ٢٠٠٩، ص٤١–٥٧.

(٣٢) راجع: د. خالد الدخيل، بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٢، خريف ٢٠٠٧، ص ٨. وراجع أيضًا: د. حسن أبو طالب، مصدر سابق، ص١١٨.

(٣٣) رأي الوطن، «إسرائيل تعبث من جديد وترتكب المجازر»، صحيفة الوطن (السعودية) ٣٠ من ذى الحجة ١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/١٢/٢٨م.

(٣٤) راجع: صحيفة الوطن (السعودية) ٦ من المحرم ١٤٣٠هـ الموافق ٣ من يناير ٢٠٠٩م، العدد (٣٠١٨).

(٣٥) صحيفة الوطن (السعودية) ٧ من المحرم ١٤٣٠هـ / ٤ من يناير ٢٠٠٩م، العدد (٣٠١٩).

(٣٦) نقلا عن: صحيفة القدس العربي ٢٠٠٩/١/١٩.

(٣٧) صحيفة الوطن (السعودية) ٧ من المحرم ١٤٣٠هـ الموافق ٤ من يناير ٢٠٠٩م، العدد (٣٠١٩).

(٣٨) صحيفة الوطن (السعودية) ٨ من المحرم ١٤٣٠هـ الموافق ٥ من يناير ٢٠٠٩م، العدد (٣٠٢٠).

(٣٩) مؤتمر صحفي لسعود الفيصل في نيويورك ٧ من٧يناير ٢٠٠٩ قبل التصويت على القرار ١٨٦٠، من موقع وزارة الخارجية السعودية ٢٠٠٩/١/١١ على الرابط:

http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=4345&InNewsItemID=88226

(٤٠) نقلا عن: صحيفة القدس العربي ٢٠٠٩/١/١٦.

(٤١) صحيفة القدس العربي ٢٠٠٩/١/٧.

(٤٢) راجع: د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، حال الأمّة العربية ٢٠٠٨- ٢٠٠٩: أمّة في خطر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩، ص ٩٥ وما بعدها.

(٤٣) صحيفة القدس العربي ٢٠٠٩/١/١٣.

(٤٤) صحيفة الشرق الأوسط ١٧ من يناير ٢٠٠٩، العدد ١١٠٠٨.

(٤٥) انظر: صحيفة القدس العربي ٢٠٠٩/١/١٥.

(٤٦) صحيفة الشرق الأوسط ٢١ من المحرم ١٤٣٠ هـ ١٨ من يناير ٢٠٠٩، العدد ١١٠٠٩.

(٤٧) راجع: كلمة خادم الحرمين الشريفين في افتتاح مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت، من موقع وزارة الخارجية السعودية ٢٠٠٩/١/٢٠ على الرابط:

http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=1661&InNewsItemID=88565

(٤٨) صحيفة الحياة ٢٠٠٩/١/٢٧.

(٤٩) راجع: أمجد أحمد جبريل، هل يمكن إحياء مثلث القوة العربي؟ إسلام أون لاين ٢٠٠٩/٣/٥ على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1235628901359&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

(٥٠) راجع: صحيفة الحياة ٢٠٠٩/٢/٢٥.

(٥١) عبد المنعم سعيد، رسائل مصرية وسعودية.. لمن يهمه الأمر!، صحيفة الشرق الأوسط ١٥ من ربيع الاول ١٤٣٠ هـ ١١ من مارس ٢٠٠٩، العدد ١١٠٦١.

(٥٢) الرياض تقدر دعم طهران للعرب «عبر الشرعية»، الجزيرة نت ٢٠٠٩/٣/١٥ على الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9D9DA6FA-E559-41E3-A9BA-C3888BA34791.htm

(٥٣) رأي الوطن، إلى السيد حسن.. اطرقوا البيوت من أبوابها، صحيفة الوطن (السعودية) ٢٠ من ربيع الآخر ١٤٣٠ الموافق ١٦ من أبريل ٢٠٠٩، العدد ٣١٢١.

(٥٤) راجع: د. أحمد يوسف أحمد ود. نيفين مسعد (محرران)، مصدر سابق، ص ٤٦-٥٥.

(٥٥) القرضاوي يتحفظ على فتوى عوض القرني، إسلام أون لاين ٢٠٠٨/١٢/٣٠ على الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1230650177716&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

(٥٦) المصدر السابق.

(٥٧) راجع نص بيان الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين للرئيس المصري بشأن الوضع في غزة، ٩ من المحرم ١٤٣٠ الموافق ٦ من يناير ٢٠٠٩، متاح على موقع لواء الشريعة على الرابط:

http://www.shareah.com/index.php?/records/view/action/view/id/2627

(٥٨) انظر: صحيفة الحياة ٢٠٠٩/١/٢٣.

(٥٩) صحيفة القدس العربي ٢٠٠٩/١/١٦.

(٦٠) صحيفة القدس العربي ٢٠٠٩/١/١٤.

(٦١) المصدر السابق.